الدكتور محمد عبدالباقى رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية:

الأدراج والأرفف .. مصير المخططات الاستراتيجية للمدن والقرى

المكاتب الاستشارية تقترح حلولا من منظور قومى للمشروعات العمرانية العديدة ولكن لا تستطيع تطبيقها لأنها تعمل وفقا لرؤية وسياسة وزارة الإسكان ولا تحيد عنها، كما يحكمنا قانون المناقصات والذى يدعم نظرية البقاء للأرخص وليس الأفضل، وأن الفكر العمرانى يجب أن يحترم وأن تكون له قيمة مادية، وعلى الدولة أن توفر برامج لتنمية الظهير الصحراوى للقرى فهى أمل مصر فى العمران والاستيطان البشرى بدلا من تحفيز وتشجيع المجتمع على تبوير الأرض الزراعية ..هذا ما أكده الدكتور محمد عبد الباقى إبراهيم الأستاذ بهندسة عين شمس واستشارى التخطيط والتصميم العمرانى ورئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية فى حواره مع آخر ساعة، تفاصيل أكثر فى السطور التالية.

عفـــاف الدهشـان تصوير: محمد رجب

■■ ماهو دور المكاتب الاستشارية فى مصر؟

– العديد من المكاتب تقدم حلولا من منظور قومى للمشروعات المنوطة بها، ولكن للأسف لا تستطيع تطبيقها بدون موافقة وزارة الإسكان مثال ذلك: حينما كلفت بإعداد المخطط الاستراتيجى لمحافظة أسيوط تم اقتراح ودراسة النمو العمرانى على الهضبة العليا غرب اسيوط فى منطقة متميزة حيث إنها مرتفعة عن سطح البحر ودرجة حرارتها منخفضة وسرعة الرياح بها عالية مع قربها من مطار أسيوط والطريق الغربى (القاهرة /أسوان) إلى جانب تمتعها بإطلالة بديعة علاوة على أنها منطقة صحراوية والدولة تدعو إلى تنمية الصحراء

إنشاء مصر الجديدة تجربة ناجحة لم نستفد منها

ولكن الذى حدث أن المحافظ أمر أن تكون التوسعات العمرانية على الأرض الزراعية داخل مدينة أسيوط، ونتج عن ذلك تبوير ٥٠٠ فدان من أجود الأراضى الزراعية بها .

وهنا نتساءل: أين هى الدولة وماهو دورمتخذ القرار؟ نحن كاستشاريين نقترح الحلول المثلى من منظور قومى ولكن متخذ القرار يلزمنا بغير ذلك ومن ذلك أمثلة عديدة وحدث ولاحرج!

■■ معنى ذلك أن المكاتب الاستشارية ليس لها مطلق الحرية للارتقاء بالعمران فى البلاد؟

– بالفعل.. فالمكاتب جميعها تعمل وفقا لرؤية وسياسة الوزارة ولا تحيد عنها ومن هنا نجد أنها تتمتع بحرية محدودة فى الحركة نظرا للشروط المرجعية الواجب الالتزام بها، ومن مشاكل ذلك أن كراسة الشروط للوزارة تغفل عن بعض الجوانب الهامة مثل أهمية دعم النقل العام على حساب النقل الخاص فى المخططات الاستراتيجية وكذلك مراعاة الأبعاد البيئية فى المشروعات المختلفة وأيضا إيجاد منظومة للهندسة القيمية والتى تهدف لحسن استغلال الموارد المتاحة وغيرها من الموضوعات التى تغفل عنها وترى المكاتب الاستشارية أهميتها للتنمية العمرانية .

■■ ولماذا لاتعدل وزارة الإسكان تلك الشروط المرجعية؟

– لأنها فى هذه الحالة لن تستطيع الوفاء باحتياجات هذه المكاتب الاستشارية لأن ذلك سيؤثر على اتعابها بالزيادة والقانون الحاكم لنا هو قانون المناقصات الذى يدعم فكرة البقاء للأرخص وليس الأفضل ومطلوب أن يحترم الفكر العمرانى والا يقدر بأرخص الأسعار لأن ذلك يؤدى لمشاكل جمة فى التخطيط ومن الضرورى الاهتمام بأن يكون لهذا الفكر قيمة مادية وليس فقط الأتعاب المادية للمكاتب .

■■ لكن ماهو مصير المخططات الاستراتيجية للقرى والمدن التى تقوم بإعدادها هذه المكاتب؟

– لقد تم إعداد مخططات للعديد من القرى، واتضح فى النهاية أن الدولة كانت تصبو نحو زيادة الحيز العمرانى للقرى فقط دون تنفيذ برامج تنموية طبقا لهذه المخططات التى مصيرها الأدراج والأرفف، وهذا فى حد ذاته مصيبة كبرى وكارثة قومية حيث إن الدولة تكافئ المخطئ، فمن بنى بالمخالفة للقوانين وأمر الحاكم العسكرى على الارض الزراعية، أثناء الانتخابات قامت الحكومة بمد المرافق والخدمات له فى حين أنه طبقا للقانون فإن قرار إزالتهم هو الواجب! ولكن الدولة كافأت هؤلاء وادخلتهم فى الحيز العمرانى، اى أعطت لهم الصفة الشرعية، فأصبحت الأراضى الزراعية التى تم تبويرها، قيمتها بالملايين بعد أن كانت بالملاليم هذا فى الوقت الذى لا توفر أدنى مخططات أو برامج لتنمية الظهير الصحراوى لتلك القرى التى تمثل أمل التنمية فى مصر، لذلك نجد أن الدولة بذلك تعطى رسالة لأفراد المجتمع تحفزهم وتشجعهم فيها على تبوير الأرض الزراعية والتنمية عليها دون مراعاة لمستقبل العمران فى مصر. أما فيما يخص المدن .فقد كان الهدف من هذه المخططات الاستراتيجية أيضا هو زيادة الحيز العمرانى لتلك المدن إلى جانب اقتراح بعض المشروعات والخطط التنموية بمشاركة المجتمع المحلى ولكن إلى الآن لم تظهر نتائج تلك المخططات لحيز الوجود، اللهم الا زيادة الأحوزة العمرانية لتلك المدن .

■■ إقامة المدن الجديدة حول القاهرة..هل كان فى صالحها أم ضدها؟

– عند التفكير فى إنشاء تلك المدن، تم اللجوء للخبرة الاجنبية للاسترشاد بها وهى خبرة غريبة عن أرضنا وعن طبيعة مجتمعنا .فى حين أننا نملك فى مصر تجربة ناجحة من أفضل تجارب المدن الجديدة فى البلاد وهى إنشاء حى هليوبوليس (مصر الجديدة) عام ١٩٠٥م فى الصحراء وكانت تجربة ناجحة بجميع المقاييس لم نستفد منها البتة ولم ندرسها وانشأنا مدنا جديدة على النقيض مع التجربة السابقة .

وبناء على ذلك.. فقد أشرت تلك المدن بالقاهرة وزادت من أحمالها المرورية والخدمية عليها ولم تعمل على حل مشاكلها كما ينبغى، فالمليارات من الاستثمارات فى المدن الجديدة كان يمكن أن يحسن استغلالها وتوظيفها بأسلوب أفضل لو كنا نملك منظومة رصد وتسجيل لتلك التجربة بشفافية ونزاهة ومن ثم يمكن تقييمها وتقويمها ولكننا فى مصر نعمل فى جزر منفصلة دون وجود أى منظومة لتقييم ما تم تنفيذه ومن ثم لن يكون هناك تقويم ولن تتحسن أوضاعنا .

■■ وماذا عن رغبة الدولة فى تفريغ العاصمة من الوزارات فى وسط القاهرة ؟

– حين فكرت وزارة الإسكان فى تفريغ القاهرة من الوزارات ونقلها إلى المدن الجديدة، فقد أغفلت دراسة فشل نقلها فى السابق إلى مجمع الوزارات بمدينة السادات، فهذا المشروع استثمر فى إنشائه الملايين من الجنيهات ولم يتم الاستفادة منه البته إلا بعد سنوات من بنائه حيث تستغله جامعة المنوفية حاليا مع الأخذ فى الاعتبار أن التصميم المعمارى للمنشآت الإدارية (الوزارات) يختلف اختلافا جذريا عن التصميم الخاص بالمنشآت التعليمية، أى أن هناك إهدارا للمال العام . من ناحية أخرى نجد أن الدولة وهى فى سبيلها للحد من تردد المتعاملين على الوزارات المركزية بوسط القاهرة وتخفيفا على أحمال النقل والمواصلات بها كان من الأجدى لها أن تفعل الحكومة الالكترونية من خلال قيام الوزارات الخدمية بها بفتح منافذ لها فى جميع المدن والقرى الكبرى على مستوى مصر مع ربطها بشبكة الانترنت، بحيث تتم جميع المعاملات للمترددين من الجمهور من خلال تلك النوافذ فى مدنهم او قراهم دون الحاجة لمضيعة الوقت فى التردد على القاهرة .

وكان مرشحا أن يتم ذلك من خلال جميع أقسام الشرطة ومكاتب البريد التى تم تطويرها بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة حيث يكون بها شبابيك تمثل تلك الوزارات الخدمية بالقاهرة، وإذا ما تم تطبيق الحكومة الالكترونية، فلن تكون هناك حاجة لنقل الوزارات لعدم وجود مترددين عليها .

■■ ما رايكم فى تبنى وزير الاسكان لفكر التخطيط لإقامة مستوطنات بشرية فى سواحل مصر؟

– فيما يخص توجه وزير الإسكان الدكتور طارق وفيق نحو تنمية الساحل الشمالى والغربى ،فإن المشكلة ليست فى التخطيط العمرانى ولكن أساسا فى إدراة تنمية تلك المجتمعات العمرانية الجديدة، فإذا ما تمت بالفكر التقليدى الحكومى العقيم، فلن تكون هناك تنمية، ولكن إذا تبنت فكر القطاع الخاص، فإن هناك أملا فى وجود تجمعات عمرانية جديدة وعلى الدولة أولاً دراسة أسباب قصور مشروعاتها السابقة فى المدن الجديدة سواء الساحلية أو غيرها فى أداء وظائفها وفى تحقيق اهدافها و إيجاد توازن مابين معدلات الاستيطان البشرى والخدمى وفرص العمل بها .

لاتوجد منظومة لتقييم تجربة المدن الجديدة وبالتالى لايمكن تقويمها

■■ هل تستطيع وزارة الأوقاف أن تحل ازمة إسكان محدودى الدخل؟

– مشروعات الإسكان لذوى الدخل المحدود والتى تقوم بها الدولة سواء الإسكان أو الأوقاف، نجد أنها تهدف أساسا إلى إنشاء عمران وليس إنشاء إنسان مصرى .فالدولة تعمل على إيجاد استثمارات لتخطيط وانشاء وحدات سكنية فقط، دون النظر إلى مرافق وخدمات تتوافق مع احتياجات المجتمع وأن يتم تشغيلهم مما .فللاسف الدولة تقيم إسكانها لذوى الدخل المحدود فى أسوأ المناطق بعيدا عن فرص العمل ووسائل النقل والمواصلات وفى أرخص الأراضى قيمة .فيكون نتيجة ذلك إنشاء وحدات سكنية دون سكنى لتلك الشقق ودون توفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين والذين غالبا ما يهجرون تلك المناطق إلى غيرها أكثرعشوائية ولكن قريبة من فرص العمل والخدمات .

من ناحية أخرى فإن مشاريع الإسكان يجب أن تتوازى مع مشروعات الارتقاء بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلى، فبدونهما ستتحول تلك المشروعات السكنية الجديدة إلى عشوائيات لافتقادها برامج الصيانة وبعدها عن المرافق والخدمات .

د. محمد عبدالباقى فى حواره مع عفاف الدهشان